

الديمقراطية التشاركية في البيئة الرقمية: آفاق جديدة للشفافية والمساءلة Participatory Democracy in the Digital Environment: New Horizons for Transparency and Accountability

بن زعمة عبد القادر

قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة أحمد زبانة غليزان،

abdelkadir.benzaama@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 2026/03/24

تاريخ القبول: 2026/06/07

تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص:

يشهد مفهوم الديمقراطية التشاركية تحولات جوهرية بفعل التطورات المتسارعة في البيئة الرقمية، حيث أسهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في فتح قنوات جديدة تتيح للمواطن المساهمة المباشرة في صناعة القرار العمومي. يهدف هذا المقال إلى دراسة أثر التحول الرقمي على آليات المشاركة السياسية، مع التركيز على دوره في تكريس الشفافية والمساءلة داخل المنظومات السياسية المعاصرة. كما يعرض الإطار النظري الذي يفسر طبيعة العلاقة المستجدة بين المواطن والدولة في الفضاء الرقمي، ويحلل آليات تفعيل القيم الديمقراطية عبر المنصات الرقمية، مع التطرق إلى أبرز التحديات التي قد تحدّ من فعاليتها، مثل الإطار القانوني، وضعف الإرادة السياسية، والفجوة الرقمية. وتخلص الدراسة إلى أنّ البيئة الرقمية تتيح فرصاً واعدة لترسيخ الديمقراطية التشاركية، شريطة توافر تفاعل مؤسسي ورقابة مجتمعية فعّالة.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية التشاركية، البيئة الرقمية، الشفافية، المساءلة، الحوكمة الرقمية، المشاركة السياسية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

Abstract:

Participatory democracy has been undergoing profound transformations driven by the rapid expansion of the digital environment. Information and Communication Technologies (ICTs) have opened new channels that enable citizens to directly engage in public decision-making. This article seeks to examine the impact of digital transformation on political participation

mechanisms, with particular emphasis on its role in promoting transparency and accountability within contemporary political systems. It outlines the theoretical framework explaining the renewed relationship between citizens and the state in the digital sphere, and analyzes the mechanisms through which democratic values can be fostered via digital platforms. The study also highlights key challenges to effective implementation, including legal constraints, weak political will, and the persistence of the digital divide. The findings suggest that the digital environment offers promising opportunities to consolidate participatory democracy, provided that institutional interaction and effective civic oversight are ensured.

Keywords: Participatory democracy, Digital environment, Transparency, Accountability, Digital governance, Political participation, Information and Communication Technologies (ICTs)

المؤلف المرسل: بن زعمة عبد القادر، الإيميل: [abdelkadir.benzaama@univ-](mailto:abdelkadir.benzaama@univ-relizane.dz) [authorC@mail-](mailto:authorC@mail-relizane.dz)

relizane.dz

1. مقدمة:

شهدت الأنظمة السياسية خلال العقود الأخيرة تحولات عميقة بفعل التطور المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وهو ما أفرز واقعاً جديداً في طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع. فلم تعد المشاركة السياسية محصورة في الأطر التمثيلية الكلاسيكية، بل امتدت لتشمل آليات تشاركية مبتكرة مكّنت المواطن من التدخل المباشر في الشأن العام عبر الفضاء الرقمي.

تبرز أهمية هذا التحول في كونه أتاح فضاءً جديداً لتكريس قيم الشفافية والمساءلة، حيث أصبح بإمكان المواطن الاطلاع على المعلومات، وتتبع السياسات العمومية، وتقييم أداء الفاعلين الرسميين. وقد ساهمت هذه الديناميكية في إعادة تشكيل دور المواطن، من مجرد متلقٍ سلبي للقرارات إلى فاعل مشارك ورقابي، بما يعزز من نجاعة الأداء العمومي ويحدّ من ممارسات السلطة غير المشروعة.

ورغم تعدد الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية في البيئة الرقمية، إلا أن العلاقة بين الرقمنة وترسيخ قيم الديمقراطية التشاركية، خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة، ما تزال بحاجة إلى تحليل أعمق يكشف عن الكيفيات التي يمكن من خلالها استثمار هذه البيئة لتعزيز الحكم الرشيد وضمان فعالية الرقابة المجتمعية.

الاشكالية:

أفرزت التحولات الرقمية المتسارعة واقعاً جديداً في علاقة المواطن بالدولة، حيث أضحت الفضاء الافتراضي قناة فعّالة للمشاركة السياسية ومجالاً خصباً لممارسة نوع مختلف من الرقابة المجتمعية. وإذا كانت الديمقراطية التشاركية قد ظهرت في الأصل كآلية لتوسيع قاعدة إشراك المواطنين في الشأن العام، فإن إدماج أدوات الرقمنة في هذه العملية منحها أبعاداً جديدة، تتجاوز الطابع الرمزي إلى الفعل المؤثر.

غير أنّ هذا التطور يثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه الممارسات الرقمية على إحداث تغيير حقيقي في أنماط الحكم التقليدية، خصوصاً فيما يتعلق بترسيخ قيم الشفافية والمساءلة في العلاقة بين الدولة والمواطن. وبناء على ذلك تطرح هذه الدراسة الاشكالية التالية:

ما مدى إسهام البيئة الرقمية في تعزيز الشفافية والمساءلة ضمن ممارسات الديمقراطية

التشاركية؟

أهداف الدراسة:

- التعرف على مفهوم الديمقراطية التشاركية في ظل التحول الرقمي.
- إبراز دور البيئة الرقمية في إعادة تشكيل آليات المشاركة السياسية.
- الوقوف على الكيفيات التي تُسهم الرقمنة من خلالها في ترسيخ قيم الشفافية والمساءلة.
- تفكيك التحديات التي تعترض تفعيل الحقيقي للديمقراطية التشاركية الرقمية داخل المنظومات السياسية المعاصرة.

فرضيات الدراسة:

- تسهم الأدوات الرقمية في دعم الديمقراطية التشاركية عبر توسيع دائرة المشاركة وتعزيز آليات الشفافية.
- تعتمد فعالية الديمقراطية التشاركية الرقمية على وجود إرادة سياسية وإطار قانوني وتنظيمي يضمن التفاعل والمساءلة.

المنهج المعتمد:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع القائم على استقراء المفاهيم وتفكيك العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والبيئة الرقمية. كما يتم توظيف الاقتراب الوظيفي لفحص الأدوار والوظائف التي تضطلع بها تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز المشاركة السياسية وترسيخ قيم الشفافية والمساءلة، بالاستناد إلى الأدبيات الحديثة والنصوص النظرية ذات الصلة.

2. مدخل نظري للديمقراطية التشاركية في العصر الرقمي:

شهدت الديمقراطية التشاركية خلال العقود الأخيرة تطوراً ملحوظاً في الفكر والممارسة السياسية، إذ لم تعد مجرد آلية مكمل للديمقراطية التمثيلية، بل أصبحت مقاربة قائمة بذاتها تسعى إلى إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة. ومع بروز الثورة الرقمية وتوسع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، دخل هذا المفهوم مرحلة جديدة من التفاعل والتأثير، حيث أضحت الرقمنة أداة تمكينية تعيد تشكيل المشاركة السياسية، وتفتح المجال أمام أنماط مبتكرة من الشفافية والمساءلة. ويهدف هذا المبحث إلى توضيح الأسس النظرية للديمقراطية التشاركية في ظل هذا التحول الرقمي، من خلال تحليل تطور المفهوم، واستعراض أثر التحول التكنولوجي على المشاركة، وتبيان كيف أصبحت البيئة الرقمية فضاءً عامًا جديدًا يعيد إنتاج الممارسة الديمقراطية.

1.2 تطور مفهوم الديمقراطية التشاركية:

نشأ مفهوم الديمقراطية التشاركية استجابةً لمحدودية النظم التمثيلية التي قلّصت دور المواطن في الحياة العامة إلى مجرد التصويت الدوري دون مساهمة حقيقية في صياغة القرار العمومي. وقد طرح ديفيد هيلد في كتابه **Models of Democracy** تصورًا موسّعًا لهذا النموذج، مؤكدًا أن الديمقراطية التشاركية تقوم على فكرة المواطنة الفاعلة، أي مشاركة الأفراد في القرارات التي تمس حياتهم اليومية. (Held, 2006, p231-238)

تتجلى أهمية هذا التصور في إعادته التوازن بين الدولة والمجتمع، حيث يمنح المواطنين أدوات للتأثير في السياسات العمومية، ليس فقط من خلال الانتخابات، بل عبر آليات تشاورية مستمرة مثل المنتديات العامة والاستشارات الشعبية. ويُعتبر هذا التوجه ركيزة أساسية لتطوير حكام أكثر انفتاحًا ومرونة، تتجاوز حدود التمثيل النيابي الضيق نحو نموذج يرسّخ الديمقراطية في بعدها التداولي والتفاعلي.

2.2 التحول الرقمي وأثره على المشاركة السياسية:

مع التطور التكنولوجي الهائل في وسائل الاتصال، تحوّل الفضاء الرقمي إلى رافعة جديدة للمشاركة السياسية. أن هذا التحول أتاح للمواطنين إمكانيات غير مسبقة للتعبئة والنقاش، ما ساعد على نشوء حركات اجتماعية رقمية قادرة على التأثير في القرار العمومي خارج الأطر المؤسساتية التقليدية. في هذا السياق، أصبحت الشبكات الاجتماعية بمثابة ساحات عامة مفتوحة تُمكن الأفراد من التعبير عن آرائهم وتنظيم حملات تضغط على صناع القرار، كما حدث في العديد من التجارب العالمية التي أبرزت قدرة الرقمنة على توسيع دائرة المشاركة وتعزيز الوعي السياسي. (Castells, 2012, p119-125) غير أنه لا بد من الإشارة إلى أن هذه التحولات لا تخلو من تحديات، مثل تراجع المصادقية أمام انتشار المعلومات الزائفة، وتفاوت فرص الوصول إلى الإنترنت، مما يستدعي تكييف الأطر القانونية والسياسية لضمان توازن بين حرية المشاركة والمسؤولية الرقمية.

3.2 البيئة الرقمية كفضاء عام جديد:

أعاد يورغن هابرماس في مؤلفه **The Structural Transformation of the Public Sphere** النظر في مفهوم الفضاء العمومي باعتباره مجالًا للنقاش الحر الذي تتكوّن فيه الإرادة الجماعية. ومع التحول الرقمي، انتقل هذا الفضاء من القاعات والمؤسسات إلى المنصات الإلكترونية، حيث تتفاعل ملايين الأصوات في حوارات مفتوحة تتجاوز الحدود الجغرافية والسياسية. (Almuqren, 2023, pp 184-186)

تُعد هذه البيئة الرقمية فضاءً ديمقراطيًا بامتياز، إذ تسهم في ترسيخ قيم الشفافية عبر إتاحة المعلومات ومراقبة أداء الحكومات، كما تتيح للمجتمع المدني أدوات جديدة لمساءلة الفاعلين السياسيين. ومع ذلك، يبقى هذا الفضاء عرضة للتدخل والتشيت نتيجة احتكار بعض الشركات الكبرى لمنصات التواصل، مما يطرح تساؤلات حول مدى ديمقراطية الفضاء الافتراضي نفسه. يظهر تحليل هذه العناصر الثلاثة أن الديمقراطية التشاركية في العصر الرقمي لم تعد مجرد طموح فكري، بل أصبحت ممارسة متجذرة في بيئة تكنولوجية تُعيد تعريف أدوار المواطنين ومؤسسات الدولة. غير أن تحقيقها الفعلي يظل رهينًا بقدرة الأنظمة السياسية على استيعاب التحولات الرقمية، وتطوير آليات تشريعية وتنظيمية تضمن مشاركة حقيقية ومسؤولة.

3. آليات الديمقراطية التشاركية في البيئة الرقمية:

أصبحت المشاركة الإلكترونية أحد المكونات الجوهرية للديمقراطية المعاصرة، إذ أتاحت أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال للمواطنين إمكانيات غير مسبقة للتفاعل مع المؤسسات العمومية. ولم تعد الشفافية والمساءلة مجرد قيم أخلاقية أو شعارات سياسية، بل تحولتا إلى ممارسات مؤسسية تُقاس من خلال مدى انفتاح الحكومات على مواطنيها عبر المنصات الرقمية. يهدف هذا المبحث إلى تحليل الكيفيات التي تجسّد بها الرقمنة آليات الديمقراطية التشاركية، من خلال التركيز على المشاركة الإلكترونية كآلية للتفاعل، والشفافية والمساءلة الإلكترونية كأدوات للرقابة والمحاسبة.

1.3 المشاركة الإلكترونية كأداة لتوسيع الفعل الديمقراطي:

تمثل المشاركة الإلكترونية مشاركة المواطنين في عملية صنع السياسات المتعلقة بالقضايا العامة من خلال الأدوات الإلكترونية المختلفة، وهو ما يعكس آراء وأفكار المواطنين - من سياسيين واقتصاديين وممثلي المجتمع المدني - في عملية الحكم وبناء السياسات والمشاريع والقرارات على المستوى المحلي. وتستهدف المشاركة الإلكترونية عامة المواطنين دون تمييز، وفي مختلف المناطق سواء الحضرية أو الريفية. (بن شعبان، 2010، ص 66)

وتشمل المشاركة الإلكترونية استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات لتوسيع نطاق المشاركة السياسية وتعميقها من خلال منح الفرصة للمواطنين للتواصل مع بعضهم البعض ومع المندوبين المنتخبين عنهم.

إن المشاركة الإلكترونية هي آلية لإبداء الرأي وإتاحة الفرصة لكافة شرائح المجتمع والأطراف المعنية للمشاركة في الحوار والتفاعل بشأن مختلف الموضوعات التي تهمهم. كما تمكن من إبداء الرأي وتقديم المقترحات والمشاركة في استطلاعات الرأي الإلكترونية لتحسين وتطوير الخدمات العامة بشكل مستمر ومتكامل.

ويمكن تفعيل المشاركة الإلكترونية من خلال ممارسة بعض مظاهر الديمقراطية الحديثة، وعلى رأسها الانتخابات والتصويت الإلكترونيين، اللذين يمثلان تجسيداً للديمقراطية الإلكترونية التي تستخدم الإنترنت كوسيلة لاختيار الممثلين وصنع السياسات بطريقة ديمقراطية. ويتميز التصويت الإلكتروني بعدة خصائص منها: الخصوصية **Privacy**، الشرعية **Eligibility**، الشفافية **Transparency**، الدقة **Accuracy**، الملاءمة **Convenience**، والمرونة **Flexibility** (عماد، 2012، ص76)

كما يمكن أن تتيح هذه الآليات للمواطنين المشاركة في عمليات المحاسبة والمساءلة عبر تقديم المعلومات عن أداء الحكومة إلكترونياً، والمشاركة في المنتديات والحملات السياسية واستطلاعات الرأي، فضلاً عن الاطلاع على الجلسات الحكومية الموثقة عبر الإنترنت.

يمكن كذلك تمييز ثلاث مستويات أساسية للمشاركة الإلكترونية:

- التمكين الإلكتروني: من خلال توفير المعلومة الدقيقة والواضحة للمواطن.
 - الانخراط الإلكتروني: عبر إشراك المواطن في صنع القرار من خلال التشاور والنقاش الإلكتروني.
 - التفويض الإلكتروني: أي اعتماد القرارات بناءً على مقترحات المواطنين وتوصياتهم الرقمية.
- (القدوة، ص97-98)

وترتكز المشاركة الإلكترونية على مجموعة من الأدوات الرقمية من أبرزها:

- شبكات التواصل الاجتماعي: يتم من خلالها نشر محتوى ومضامين خاصة بالجهة الحكومية للتواصل مع المستخدمين مثل: فيس بوك، لينكد إن، تويتر.
- شبكات مشاركة الوسائط المتعددة: ويتم من خلالها نشر الصور ومقاطع الفيديو أو الصوت ومشاركتها مع الآخرين مثل اليوتيوب والانستغرام وسناب شات...
- المدونات: وهي مواقع أو تطبيقات توفر للمستخدم نظاماً لإدارة المحتوى من أجل إضافة ونشر المحتوى الخاص به، ومشاركته مع متصفح الموقع أو التطبيق.

- تطبيقات العمل التشاركي: وهي مواقع وتطبيقات تسمح لمستخدميها بتحرير الوثائق والمستندات بشكل تشاركي ومتزامن مثل: مستندات جوجل، وتقنيات ويكي.
- أدوات النقاش: وهي مواقع وتطبيقات مصممة أساسا لتيسير الحوار والنقاش بين المشاركين (Demirhan, 2011, p. 640)

2.3. ارساء شفافية المعلومات:

تمثل الشفافية توفير المعلومات اللازمة ووضوحها وتداولها عبر جميع وسائل الاعلام المقروءة والمكتوبة والتصرف بطريقة علنية ومكشوفة. (ميرهان، 2018، ص 177-178)

تسمح الشفافية الالكترونية بتقديم وعرض أكبر قدر من المعلومات والبيانات لمختلف القرارات وخطط العمل والبرامج والسياسات المتخذة ومختلف أعمال الادارة أو الهيئة على الأنترنت ، وهذا عكس ما كان سائدا من سلوكيات تقليدية التي تتميز بإحتكار المعلومة وإخفائها أو انحصارها في صانع القرار سواء كان فردا أو جهة بعينها.

حيث تمثل الشفافية الالكترونية أمرا ضروريا لتغيير السلوكيات التنظيمية من جهة، ومن جهة أخرى كأداة ضرورية في عملية التسيير من خلال عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة لإرتباطها بالانفتاح على الجمهور، انطلاقا من صياغة مختلف السياسات أو القرارات أو المشاريع والبرامج المحلية ثم إلى تحديد الأهداف والرؤى وصولا إلى اجراءات تنفيذها وتحقيقها، وكل هذا يتم من خلال الوصول الفوري للمعلومات الموثوق بدقتها ليتسنى فهمها ومتابعتها، هذا ما تحققه تطبيقات الادارة الالكترونية المنوط لها الدور في هذا المجال.

ترتبط الشفافية الالكترونية بظاهرة الفساد الاداري فهما في علاقة ارتباطية عكسية فكلما كانت هناك اتاحة للمعلومات والبيانات متوفرة للجمهور حول أعمال ونشاطات وصفقات ومشاريع عبر منصات ومواقع التواصل... وغيرها، زادت بذلك معايير شفافية الادارة وتقلصت بذلك نسبة الفساد والعكس.

ومن أمثلة ذلك إعداد الموازنة الإلكترونية: حيث تقوم الدولة بتقدير حجم إيراداتها ونفقاتها عبر شبكة الانترنت عن طريق استخدام الحاسوب الذي يحدد حاجيات المرافق العامة وحجم الأموال التي ترصدها الدولة لكل مرفق، ويتم ذلك بشفافية حيث يمكن للجمهور الاطلاع على قانون الموازنة العام من

خلال المواقع الالكترونية الخاصة بمعرفة حجمها وعجزها، وإيرادات الدولة، كل ذلك يتم بشكل آلي وبأقل جهد وتكلفة. (الراشدي، 2008، ص15)

3.3. المساءلة الإلكترونية وتعزيز الرقابة المجتمعية:

ان الادارة الالكترونية وتطبيقاتها من خلال تكنولوجيا الاعلام والاتصال تعد الاداة الفعالة والكفوة لمساعدة المواطنين في اتخاذ الدور المهم والفعال في عملية المساءلة اذ ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تفرض على الحكومة عرض المعلومات الخاصة بعملياتها الدورية الامر الذي يتيح الفرصة للمواطنين لمقارنة هذه المعلومات والنتائج وكذلك التأكد من صحتها.

في عصر التحول الرقمي، تواجه الحكومات في جميع أنحاء العالم تحديات وفرصاً متزايدة لتقديم الخدمات العامة بشكل أكثر كفاءة وشفافية ومسؤولية. وتعد المساءلة الإلكترونية، أو استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز مساءلة المسؤولين والمؤسسات العامة، إحدى الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق هذا الهدف. يمكن تعريف المساءلة الإلكترونية بأنها مدى مسؤولية الحكومات أمام مواطنيها وأصحاب المصلحة الآخرين عن أعمالها ونتائجها، والآليات التي توفر من خلالها هذه المعلومات والتعليقات، يمكن للمساءلة الإلكترونية أن تفيد الحكومات والمواطنين بطرق مختلفة من خلال: (شبوب، 2013، ص47-48)

- تحسين جودة المعلومات والبيانات العامة وإمكانية الوصول إليها، مما يمكن المواطنين من مراقبة وتقييم أداء الحكومة وسياساتها وقراراتها، والمشاركة بشكل أكثر نشاطاً وهادفاً في الشؤون العامة.
- تعزيز آليات الاستجابة والتغذية الراجعة للحكومات، والتي يمكن أن تعزز الثقة والشرعية والتعاون بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين، وتحسين رضا ونتائج الخدمات العامة.
- الحد من مخاطر وتكاليف الفساد والاحتيال وسوء الإدارة، والتي يمكن أن تقوض مصداقية وفعالية الحكومات، وتؤدي إلى تآكل ثقة الجمهور وموارده.

وتتضح آثار المساءلة الالكترونية من عدة جهات :

من طرف المواطن: بحيث يستطيع توجيه أسئلة واستفسارات للجهات النيابية كأعضاء البرلمان وممثلي الشعب في مختلف المجالس المنتخبة المحلية منها والوطنية سواءا عن طريق البريد الالكتروني أو بوسائل أخرى كصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بهم أو عبر رسائل الالكترونية المختلفة.

-من طرف الممثل أو العضو النائب بالمجالس المنتخبة: من خلال آلية الاستجواب الالكتروني لأعضاء الحكومة من طرف نواب البرلمان متجاوزين بذلك الاجراءات البيروقراطية المتعلقة بشروط الاستجواب التقليدية بوضع الرسالة مكتوبة بالمكتب ناهيك عن اجراءات تبليغ الاستجواب وغيرها، بالمقابل يصبح الاستجواب الالكتروني أسهل طريقة ورجحا للوقت والجهد، كما يمكن نشره على الموقع الالكتروني للجهة المعنية برلمان أو ولاية أو بلدية. (قواسم، 2013، ص347-348)

من طرف الادارة: من خلال النظام الآلي في الرقابة كإجراء يومي للدخول والخروج، وارسال استفسارات عبر البريد الالكتروني للموظف المتأخر أو الغائب، ويتم هذا آليا وفق برامج نظم المعلومات المعتمدة في هذا المجال. (بطاش، 2010، ص 105)

4. الخاتمة:

تؤكد الدراسة أن الديمقراطية التشاركية في العصر الرقمي لم تعد مجرد مفهوم نظري، بل أصبحت ممارسة فعلية تشكل عبر أدوات تكنولوجيا الإعلام والاتصال. فقد أتاح التحول الرقمي فضاءً جديداً للمواطنين يمكنهم من خلاله التعبير عن آرائهم والمشاركة في صنع القرار، بما يعزز الشفافية والمساءلة ويحد من الاستعمال التعسفي للسلطة. كما بينت الدراسة أن البيئة الرقمية أصبحت فضاءً عاماً يمكن المجتمع المدني من مراقبة السياسات العمومية، وإبداء الملاحظات والتوصيات، والمشاركة في تقييم الأداء الحكومي، ما يجعل المواطن عنصراً فاعلاً في دورة الحكم الرقمي.

ومع ذلك، تظل الديمقراطية التشاركية الرقمية رهينة بالإرادة السياسية والإطار القانوني والتنظيمي، إذ أن غياب التشريعات المناسبة أو ضعف الثقافة الرقمية يمكن أن يقلل من فعالية هذه الآليات. كما أن التحديات المتعلقة بالانقسام الرقمي، وانتشار المعلومات المضللة، واحتكار بعض المنصات الكبرى، تشكل عوائق أمام ممارسة فعالة للديمقراطية الرقمية.

النتائج:

- **توسيع الفعل الديمقراطي:** أظهرت الدراسة أن الأدوات الرقمية تمكن المواطنين من المشاركة المباشرة في صنع السياسات واتخاذ القرارات العامة، متجاوزة الأطر التقليدية للديمقراطية التمثيلية.
- **تعزيز الشفافية:** توفر المعلومات الرقمية للجمهور إمكانية الاطلاع على القرارات والسياسات الحكومية، مما يقلص فجوة المعلومات ويحد من احتكارها، ويعزز الرقابة المجتمعية على الأداء الحكومي.

- **المساءلة الإلكترونية:** ساهمت التطبيقات الرقمية في تسهيل مساءلة المسؤولين من خلال استفسارات إلكترونية، تقييمات الأداء، وحملات تفاعلية عبر الشبكات الاجتماعية، ما يزيد من فعالية الرقابة ويعزز الثقة بين المواطن والحكومة.
 - **تحديات التحول الرقمي:** تشمل عدم تكافؤ الوصول إلى الإنترنت، انتشار الأخبار الزائفة، وغياب أطر قانونية واضحة لضبط استخدام المنصات الرقمية، ما يحد من الإمكانيات الكاملة للمشاركة الرقمية.
 - **دور المواطن الفاعل:** تحوّل المواطن من متلقٍ سلبي للقرارات إلى مشارك نشط وفاعل، قادر على التأثير في عملية اتخاذ القرار، وتقديم الملاحظات، والمشاركة في الرقابة المجتمعية.
- التوصيات:**
- **وضع أطر قانونية وتنظيمية واضحة:** لضمان حماية حقوق المواطنين الرقمية، وتنظيم آليات المشاركة والمساءلة، وضمان شفافية المعلومات الحكومية.
 - **تعزيز الثقافة الرقمية لدى المواطنين:** من خلال برامج تدريبية وحملات توعية حول استخدام الأدوات الرقمية في المشاركة السياسية، وفهم حقوقهم وواجباتهم في الفضاء الرقمي.
 - **تطوير منصات إلكترونية شاملة:** تمكّن جميع المواطنين من الوصول إلى المعلومات، المشاركة في النقاشات، والتفاعل مع صناع القرار دون تمييز أو قيود جغرافية.
 - **مكافحة المعلومات المضللة:** عبر إنشاء آليات للتحقق من المعلومات، وتعزيز مصداقية المصادر الرقمية الرسمية.
 - **توسيع نطاق المشاركة الإلكترونية:** من خلال تبني نظم التصويت والاستفتاءات الإلكترونية، وإشراك المواطنين في تقييم الأداء والمساءلة، لضمان ممارسة مستمرة وفاعلة للديمقراطية التشاركية.
 - **تعزيز الشفافية الحكومية:** من خلال نشر البيانات والمعلومات في الوقت المناسب، بما يتيح للموظفين والمواطنين متابعة تنفيذ السياسات والخطط، وتقييم نتائجها.
- قائمة المراجع:**
- الكتب:**

- عماد أحمد أبو شنت، يسرى حرب، وجدان أبو البصل، الخدمات الإلكترونية، عمان: دار الكتاب الثقافي، 2012.
- محمد القدوة، الحكومة الإلكترونية والإدارة المعاصرة، ط1، عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.
- سعيد علي الراشدي، الادارة بالشفافية، ط1. عمان: دار كنوز، 2008.
- Held, D. Models of Democracy. Stanford University Press, 2006.
- Castells, M. Networks of outrage and hope: Social movements in the Internet age. Cambridge: Polity Press, 2012.

الاطروحات:

- بن عيسى قواسم، "استخدام البرلمانين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الرشيد"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال، 2013.
- بطاش كمال، "دور التكنولوجيات الحديثة للاعلام والاتصال في تفعيل العمل التشريعي دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم علوم الاعلام والاتصال، تخصص تسيير المؤسسات الاعلامية، 2010.
- نصيرة شبوب، "الادارة الالكترونية في الجزائر دراسة ميدانية حول أنظمة النقد الآلي"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم الاعلام والاتصال، تخصص مجتمع معلومات، 2013.
- بن شعبان رمضان، الديمقراطية الالكترونية كبديل لتفعيل المشاركة السياسية: النموذج الايتوني وإسقاطه على الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010.

المقالات:

- ميرهان محسن طنطاوي، "أساليب وممارسات المشاركة الالكترونية والتواصل الاجتماعي في الجهات الحكومية: دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً"، المجلة العلمية لبحوث العلاقات العامة والإعلان، جامعة القاهرة، العدد 16، 2018.
- Kamil Demirhan, Kemal Öktem, "Electronic Participation in the Policy Making Process: A Case Study," International Journal of e-Business and e-Government Studies, Vol. 3, No. 1, 2011.
- Almuqren, A. The Contemporary Public Sphere - Habermas' Perspective. Advances in Social Sciences Research Journal, 10(6), 2023.